

مخرجات قمة البريكس لعام 2023

"بريكس" يقرر ضم دول جديدة: مصر، السعودية، الإمارات، إيران، إثيوبيا، والأرجنتين. العضوية تبدأ في 1 يناير 2024. • قلق بريكس من التدابير الأحادية التأثيرية على الدول النامية. • التأكيد على الدعم للإصلاحات في الأمم المتحدة. • التعاون على تطوير التجارة والتعاون الفضائي والدعم للتحول النووي الإيراني. • التزام بنظام تجارة دولي نزيه ودعوة لإنشاء منطقة تجارة حرة. • بداية التشغيل لمشروع الربط الكهربائي المصري-السوداني في أبريل 2020. • الالتزام بالعملة الوطنية في التجارة الدولية وتشكيل مجموعة لاعتماد عملة مشتركة. • تعزيز التعاون الزراعي والالتزام بمساعدة الدول في مرحلة ما بعد الصراع. • الدعم الكامل لروسيا كركنيس لبريكس في 2024 وعقد القمة في "قازان".

ماذا يعني انضمام مصر لتجمع "بريكس"؟

يُعد انضمام مصر إلى "بريكس" ذا أهمية كبيرة، فمصر: من الناحية الجيوسياسية دولة عربية كبرى، وتتمتع بموقع استراتيجي هام على طرق المواصلات العالمية، فضلاً عن دور مصر السياسي والدبلوماسي البارز في القضايا الإقليمية والدولية، كما تلعب دوراً هاماً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبالتالي فإن انضمامها إلى "بريكس" يعزز من قوة التجمع وتأثيره في المنطقة. كذلك عضوية مصر في جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي؛ أمر يُعزز من تمثيل العالم العربي والإسلامي ومنطقة الشرق الأوسط في المجموعة. كما ستعمل مصر على الاستفادة من وجودها داخل المنظمة في دعم وتعزيز التبادل التجاري بينها وبين دول المجموعة، خاصة بعد توسيع العضوية لتشمل إحدى عشرة دولة. كذلك فإن أن انضمام مصر إلى بنك التنمية الجديد التابع "لبريكس" يعزز فرص تنويع مصادر التمويل وإيجاد الليات بديلة عن الاقتراض التي تزيد من مخاطر تراكم الديون الأجنبية، وبما يقلل الضغط المتزايد على الدولار.

ماذا يحدث داخل السودان؟ لماذا يحاول المواطنون السودانيون من الفرار من البلاد؟

في 15 أبريل، اندلعت اشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في العاصمة الخرطوم وفي منطقة دارفور في السودان. بعد شهر تقريباً، قُتل ما يقدر بنحو 500 شخص وأصيب الآلاف من المدنيين. وتأتي هذه الحرب بعد شهور من الخلافات. عمل الطرفان معاً للإطاحة برئيس الوزراء المدني في أكتوبر 2012، ولكن أدى تعطيل المفاوضات حول تقسيم السلطة إلى زيادة التوترات التي تصاعدت إلى الصراع المسلح الذي نشهده اليوم. من المحتمل أن يمتد هذا القتال . تيسير الجهود الدولية لوقف الصراع في السودان على قدم. ويؤدي إلى مزيد من الفوضى خارج الحدود. ويجب الانتباه بشكل خاص إلى مصر المجاورة من الشمال وساق، حيث تستضيف المملكة العربية السعودية محادثات بين الفصيلين المتنافسين بالشراكة مع الولايات المتحدة. ومن المقرر أن تستمر المحادثات طوال شهر مايو. في غضون ذلك، على الرغم من دعوة كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى وقف إطلاق النار، إلا أن القتال مستمر. اقترحت الجماعتان بالمثل عدة هدنات منذ بدء القتال في أبريل، لكن لم يتمسك أي منهما. ويلوم كل منهما الآخر على عدم الالتزام بشروط الهدنة، مما يشير إلى أن احتمالية أي نجاح على طاولة المفاوضات ستكون ضئيلة.

ما هي تداعيات الحرب السودانية على العالم

ويستمر الصراع في السودان في الاشتعال على هذا النحو، مما أدى إلى نزوح أكثر من 900 ألف شخص داخلياً، إلى جانب عبور ما يقدر بنحو 120 ألفاً الحدود إلى البلدان المجاورة مثل جمهورية إفريقيا الوسطى وليبيا، وإثيوبيا، وتشاد ومصر. ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد بشكل كبير في الأسابيع المقبلة، حيث يقدر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن ما يصل إلى 800 ألف شخص قد يعبروا حدوداً مختلفة في الأشهر الستة المقبلة. بالنظر إلى أن السودان كان بالفعل موطناً لمجموعة متنوعة من اللاجئين، ويؤدي ما يصل إلى مليون نازح من النزاعات الإقليمية المختلفة الأخرى التي وقعت على مدى العقد الماضي، فمن السهل أن تنتشر الأزمة الحالية في جميع أنحاء المنطقة. بينما يتدافع اللاجئون للخروج من الخرطوم والمناطق السودانية المجاورة، فإن الغالبية يفرون إلى مصر على وجه الخصوص، لأن السياسات تجاه اللاجئين في بلدان شمال إفريقيا الأخرى، مثل ليبيا وتونس، أقل من المرغوب فيها. على الرغم من أن تشاد تقبل الآن أعداداً صغيرة من اللاجئين، إلا أنها أغلقت حدودها في الأصل بسبب الضغوط الداخلية، ولم تبق سوى الحدود الجنوبية الغربية المصرية السودانية داخل أرجين وقسطل أشكيت كخيار وحيد قابل للتطبيق للاجئين الفارين من العنف.

انعكاس الأزمة السودانية على الدولة المصرية

أما عن انعكاس الأزمة السودانية على الدولة المصرية فيعد هذا تحوُّلاً كبيراً، حيث كان السودان حتى اندلاع الصراع شريكاً اقتصادياً رئيسياً لمصر، حيث تقترب عائدات التجارة من مليار دولار سنوياً. كما وضعت مصر خططاً استراتيجية للاستثمار الزراعي في السودان، والتي تم تعليقها منذ ذلك الحين بسبب الصراع، مما زاد اعتبارها بوابة شمال إفريقيا للدول الغربية، تعد مصر شريكاً تجارياً وسياسياً رئيسياً مع العديد من الدول في المنطقة. بلغ من إعاقة أي خطط للانعكاش الاقتصادي إجمالي التجارة الثنائية للولايات المتحدة مع مصر 9.1 مليار دولار في عام 2021، بينما تجاوزت تجارة الاتحاد الأوروبي 37 مليار يورو في عام 2022. بالإضافة إلى القيمة الاقتصادية لمصر بالنسبة للغرب، فإنها تلعب أيضاً دوراً استراتيجياً في جامعة الدول العربية، حيث تساعد في توفير السلام والاستقرار الإقليميين. تشتهر مصر أيضاً بمواردها الطبيعية الهائلة، بما في ذلك البترول والغاز الطبيعي والفوسفات وخام الحديد. وازداد الاهتمام بهذه الموارد منذ الحرب في أوكرانيا التي دعت ومع ذلك، فإن مصر نفسها في وضع اقتصادي غير مستقر، حيث تواجه تضخماً قياسيًّا. في محادثة مع إحدى الصحف اليابانية، أعرب. للتشكيك في إمدادات الطاقة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عن قلقه من أن يؤدي تدفق اللاجئين من السودان إلى زيادة العبء الاقتصادي على مصر. علاوة على ذلك، هناك مخاوف أمنية أيضاً: مع تجمع الآلاف على الحدود الجنوبية الغربية بين البلدين، فإن فرص الإرهاب وتهريب البشر والمخدرات وأنشطة التهريب المختلفة في أعلى مستوياتها على وتمتلك المنطقة الحدودية بين البلدين تاريخ من العنف، حيث تستخدم الجماعات المتطرفة مثل داعش والقاعدة المنطقة لتنفيذ أنشطة غير مشروعة. نظراً لأن الإطلاق الحدود كانت أيضاً مركزاً للتجار بالبشر، فإن الزيادة الكبيرة في عدد اللاجئين تزيد من احتمالات عبور أعضاء الجماعات المتطرفة إلى مصر. ردًا على هذا التهديد، أرسلت القاهرة قوات مكافحة الإرهاب إلى الحدود لحماية اللاجئين وتحسين الأمن.

ما هو دور الغرب في حل المشكلة في السودان؟

- 1- ومع ذلك، فإن القتال في السودان قد عرّض الأمة لخطر الانهيار، حيث تتعرض مصر لخطر أن تحذو حذوها بسبب وضعها الاقتصادي الهش بالفعل. يجب أن يؤخذ احتمال زيادة زعزعة الاستقرار والنزاع على محمل الجد في جميع أنحاء المنطقة. يجب على المجتمع الدولي مساعدة مصر في معالجة هؤلاء اللاجئين وإعالتهم.
- 2- ولكن، مع وجود عشرات الآلاف من الداعمين الأجانب والمقاتلين والموارد لكلا طرفي الصراع السوداني، من الصعب تحديد متى ستنتهي هذه الحرب وكم عدد الأشخاص الذين سيستمرون في النزوح نتيجة لذلك. إذا لم تسر محادثات السلام في المملكة العربية السعودية بشكل جيد، فمن المحتمل أن يعكس هذا الصراع صراعات أخرى دمرت مناطق بأكملها، مثل لبنان وسوريا. إن مساعدة مصر في التخفيف من أزمة اللاجئين هي إحدى الخطوات التي يمكن للغرب اتخاذها لمنع حدوث ذلك. وتعهّدت الأمم المتحدة بتقديم 445 مليون دولار لتخفيف الأزمة، سيتم إرسالها إلى البلدان التي تستقبل اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة. ينبغي على الولايات المتحدة، بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، تقديم مساعدة مباشرة لمصر لضمان حصول المصريين واللاجئين الذين يعبرون الحدود على مصادر غذائية آمنة. يجب تقديم مساعدات خارجية إضافية للمساعدة في استقرار الاقتصاد المصري، وتحمل أمن المصالح التجارية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عبر قناة السويس. يمكن أن تشمل هذه الإجراءات حزم البنية التحتية والجهود المبذولة للمساعدة في استقرار الجنيه المصري.
- 3- مع استمرار الصراع، من الضروري أن يتخذ الغرب إجراءً. يستمر الاقتصاد المصري في التدهور، والضغط الخارجي - بما في ذلك الصراع في السودان على وجه الخصوص - يمكن أن يكون لها آثار مزعزعة للاستقرار على بقية المنطقة، مع عواقب قد تؤثر في النهاية على كل من الولايات المتحدة وأوروبا بشكل مباشر.
- 4- مع إشراك واشنطن لكل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في المملكة العربية السعودية في الأسابيع المقبلة، ينبغي عليها تشجيع المصالحة وإيجاد حل أكثر ديمومة ونجاحًا. وبخلاف ذلك، سيتعين على جميع المعنيين مواجهة عواقب الفشل: أزمة لاجئين متزايدة، وضغوط إضافية على الاقتصاد المصري قد تدفعه إلى حافة الهاوية، وزعزعة الاستقرار الإقليمي.

الوضع الاقتصادي المصري منذ عام 2014

الوضع الاقتصادي المصري منذ عام 2014: بدأ الانحدار الشديد اليوم منذ ما يقرب من عقد من الزمان، عندما شرعت القاهرة في فورة إنفاق غير مستدامة، واقتضت أموالاً من أجل نفقات باهظة على الأسلحة والمشاريع العملاقة والبنية التحتية. ومما زاد الطين بلة، أن دور الجيش في الاقتصاد توسع بشكل كبير خلال هذه الفترة، مما أدى إلى خلق القطاع الخاص وتثبيت الاستثمار الأجنبي المباشر. ينبغي أن يثير المسار التنافسي لأكثر دولة عربية من حيث عدد السكان قلق واشنطن بشكل كبير. المستنقع عميق. منذ انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي في عام 2014، تضاعف الدين الخارجي للدولة بأكثر من ثلاثة أضعاف إلى ما يقرب من 160 مليار دولار. هذا العام، سيتم تخصيص 45 في المائة من ميزانية مصر لخدمة الدين القومي. وفي الوقت نفسه، يحوم التضخم حول 30 في المائة، وارتفعت أسعار المواد من المؤكد أن التدهور ليس كله خطأ السيسي. فقد أدت جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا إلى زيادة الضغط. الغذائية خلال العام الماضي بأكثر من 60 في المائة على الاقتصاد المصري، مما أدى إلى تقليص السياحة -12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي- ورفع أسعار السلع الأساسية، وخاصة القمح. في العام الماضي، قدمت المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة 22 مليار دولار من الاستثمارات والودائع البنك المركزي لتغطية عجز الدولة المتكرر واستقرار الوضع المالي في القاهرة. لكن كما هو الحال مع عمليات الإنقاذ الخليجية السابقة، فشل الدعم في وقف الأزمة

العوامل التي تعرقل التقدم الاقتصادي المصري

أما عن العوامل التي تعرقل التقدم الاقتصادي المصري: في مواجهة نقطة انعطاف، وقعت مصر في ديسمبر برنامجاً آخر لصندوق النقد الدولي. وعد الترتيب المشروط بتسليم 3 مليارات دولار نقدًا واحتمال 14 مليار دولار إضافية في الاستثمار والتمويل الإقليمي والدولي. في المقابل، التزمت مصر بتعويم العملة وتقليص دور الجيش في الاقتصاد. تم تعويم الجنيه المصري وانخفضت قيمته بنسبة 50 في المائة حتى الآن. لكن السيسي لم ينفذ بعد تعهده بتقليص سيطرة الجيش على ما يقدر بحوالي 30-40٪ من الاقتصاد. تدفق رأس المال من الخليج يعتمد على سحب الاستثمارات العسكرية من الاقتصاد. ولهذه الغاية، نشرت الحكومة في فبراير قائمة بنحو 32 شركة مملوكة للجيش سيتم بيعها. سرعان ما تلاشت التقييمات الأولية المتفائلة لهذه المبادرة، عندما ظهر أن حصص الأقلية فقط في هذه الشركات كانت معروضة. في حين أن بعض الأصول الموجودة في الكتلة قد تكون جذابة، فمن غير المرجح أن يستثمر المستثمرون الخليجيون بحماس في المصالح غير المسيطرة في الشركات المملوكة للدولة والتي تعمل بشكل مبهم -وربما مبالغ فيها. مثل دول الخليج الغنية بالنفط، يشك صندوق النقد الدولي أيضًا في التزام السيسي بتهميش الجيش في الاقتصاد المصري. كان من المقرر إجراء المراجعة الأولى في البرنامج الذي يمتد لأربع سنوات في 15 مارس، لكن صندوق النقد الدولي أخر التقييم -وصرف شرائح القرض- حتى تحرز القاهرة تقدمًا في الخصخصة. إن تردد السيسي في إجراء هذا الإصلاح أمر مفهوم؛ فهو وزير دفاع سابق، ويعتمد نظامه بشكل كبير على الدعم المستمر للجيش. لكن السيسي لديه خيارات قليلة. في يناير الماضي، أوضحت المملكة العربية السعودية -الممول الأخير للقاهرة- أن أيام المنح غير المشروطة والودائع الهائلة الخالية من القيود في البنك المركزي المصري قد ولت. من الآن فصاعدًا، لن تتدفق رؤوس الأموال الخليجية إلى مصر إلا إذا كان هناك عائد على الاستثمار. تدین مصر بالفعل بـ 23 مليار دولار لصندوق النقد الدولي، ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الدولة ستفي في النهاية بالتزاماتها المرحقة تجاه الصندوق. ليس هناك ما يشير في أي حال من الأحوال إلى أن القاهرة تغير نهجها في الإنفاق. وللعلم، أصدرت مصر في فبراير 1.5 مليار دولار فيما يسمى بـ "صكوك"، وهي سندات بفائدة 11٪. تهدف الصكوك إلى تمكين الدولة من سداد ديونها في سندات اليوروبونز، التي كان سعر الفائدة فيها 5.57٪ فقط. لذا، حتى في الوقت الذي تقترض فيه مصر من صندوق النقد الدولي، فإنها تراكم المزيد من الديون، وتقترض المزيد من الأموال بأسعار فائدة أعلى لسداد الالتزامات المستحقة.

حالة المواطن المصري خلال تلك الازمة الاقتصادية

حالة المواطن المصري خلال تلك الازمة الاقتصادية: في غضون ذلك، يكافح متوسط المصريين. وسط ارتفاع معدلات التضخم، يواجه ما يقرب من ثلث السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر يكسبون أقل من 3.80 دولار في اليوم- صعوبة أكبر في تغطية نفقاتهم. كما تضررت الطبقة الوسطى بشدة. منذ أن تولى السيسي السلطة،

فقد الجنيه المصري ما يقرب من 80 بالمائة من قيمته -50 بالمائة وحده خلال العام الماضي- مما أدى فعليًا إلى القضاء على المدخرات. تعتبر المواد الغذائية الأساسية مثل الخبز والأرز واللحوم أغلى ثمنًا، وقد أدت الضغوط على احتياطات العملات الأجنبية إلى ارتفاع في التكلفة ومحدودية توافر بعض الأدوية. وفي الوقت نفسه، فإن أغنى مصر، على الأقل من خلال الروايات المتنقلة، ينتقلون بشكل متزايد إلى المجتمعات والمجمعات المغلقة في ضواحي القاهرة. في نهاية المطاف، قد يلين السيسي، ويبنى إصلاحات صندوق النقد الدولي، ويوقف مسار مصر الهبوطي. ومع ذلك، في غياب تصحيح كبير للمسار، من الصعب تخيل تغير الوضع للأفضل. إذا استمرت الأزمة، فقد يبدو أن التجربة المريرة لثورة 2011 تخفف من الاحتجاجات على نطاق واسع. ومع ذلك، يمكن أن تسوء الأمور. قد تشهد مصر احتجاجات عفوية عرضية، وزيادة الجريمة، والمزيد من هروب رؤوس الأموال، والقمع المتزايد. مثل تونس ولبنان، قد يحاول المصريون الهجرة، سواء بشكل قانوني أو غير قانوني، عن طريق القوارب إلى أوروبا.

كيفية رؤية الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصاد المصري وقدره الحكومة المصرية لتجاوز تلك الأزمة

كيفية رؤية الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصاد المصري وقدره الحكومة المصرية لتجاوز تلك الأزمة: يبدو أن إدارة بايدن تدرِك أن مصر لديها مشكلة، وإن لم تكن مشكلة ملحة بشكل خاص. في مؤتمر صحفي مشترك عقده في يناير الماضي، وصف وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها مصر بـ "التحدي"، على عكس نظيره المصري، الذي وصف الوضع بـ "الأزمة". في غضون ذلك، تعزو واشنطن الأزمة المالية إلى "عاصفة كاملة" من فيروس كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا باعتبارها عوامل خارجية وليست داخلية مثل السياسات الاقتصادية غير الحكيمة في مصر. بعد أكثر من شهر من تأجيل صندوق النقد الدولي لمراجعة برنامجه، لم تعلق واشنطن علنًا بعد على تحفظ مصر على الوفاء بالتمزامات مع صندوق النقد الدولي. مع تعداد سكاني يقرب من 110 ملايين، وصفت مصر بأنها "أكبر من أن تفشل". مترددًا في إخراج الجيش من الاقتصاد وبدون شبكة الأمان المالية الخليجية التقليدية، ومع ذلك، من الممكن حدوث مزيد من التدهور. في حين أن واشنطن قد لا تشعر بالقلق بعد بشأن التطورات في مصر، يبدو أن المصريين كذلك بشكل متزايد. على الرغم من عدم تسامح النظام السيئ مع المعارضة، خلال زيارة أخيرة إلى القاهرة، أعرب عدد من المصريين الذين التقيت بهم عن حنين مفاجئ إلى الأيام الخوالي للرئيس السابق حسني مبارك.

التحركات الإقليمية متعددة الأطراف التي تحاول الحد من هيمنة الدولار

ظهر العديد من المبادرات على الساحة الدولية للحد التدريجي من هيمنة العملة الخضراء على الاقتصاد العالمي، وكان أحد أبرز تلك التحركات تجمع بريكس المكون من: روسيا، والهند، والصين، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، الذي كان قد أعلن في وقت مضى عزمه إنشاء عملة موحدة "بريكس"، مع السماح لأي دولة منضمة لبنك التنمية التابع للمجموعة بالانضمام إلى العملة الموحدة، وهو الأمر الذي سيتم بحثه خلال القمة المقبلة في جنوب أفريقيا والتي ستكون مصر ضيفًا فيها. ويأتي ذلك في سياق خدمة أحد أهم الأهداف الأساسية للمجموعة وهو تأسيس نظام عالمي جديد يكون أكثر تعددية من النظام الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية. تكمن جاذبية العملة الجديدة في احتمالية ربطها بالذهب، وذلك على عكس الدولار الأمريكي الذي لم يعد مرتبطًا بالذهب منذ سبعينيات القرن الماضي. وكان هناك عدد من الدول التي أعربت عن رغبتها في الانضمام للبريكس وعلى رأسها: مصر، والسعودية، والإمارات، وإيران. كذلك أعلن الأمين العام لمنظمة شنغهاي في يناير الماضي عن إنشاء مجموعة من الخبراء؛ بهدف العمل على تنفيذ خريطة طريق لزيادة التسويات الجارية بالعملة الوطنية، بعدما أقرت المنظمة استخدام العملات الوطنية في إصدار السندات، والاستثمار والتجارة البينية بين تلك الدول. وجدير بالذكر أن مصر انضمت في أواخر عام 2022 كشريك للحوار لمنظمة شنغهاي، ثم تبعتها السعودية في عام 2023 بهدف تعزيز التعاون مع دول المنظمة. لم يتوقف الأمر عند الجانب الشرقي من العالم فحسب، بل امتد ليشمل الفناء الخلفي للولايات المتحدة الأمريكية، وظهرت تحركات من البرازيل والأرجنتين لإصدار عملة موحدة بينهما، مع اختيار اسم مبدئي لها وهو "السور" والذي يعني الجنوب، مع توجيه الدعوة إلى كافة دول أمريكا اللاتينية للانضمام إلى هذه العملة. ولا تأتي هذه العملة الجديدة كبديل للعملات الوطنية للدولتين -البرازيل والبيزو الأرجنتيني- وإنما تأتي في إطار دعم التجارة الإقليمية وتقليل الآثار السلبية الناجمة عن الاعتماد الكلي على الدولار. وقد لقيت تلك الدعوة ترحيبًا كبيرًا من قبل دول أمريكا اللاتينية، بل امتد الترحيب ليشمل دول الكاريبي أيضًا التي وافقت بالفعل على إطلاق عملة موحدة وهو ما ظهر في قمة "سيلاك" في يناير الماضي.

كيف الاستعداد لإنهاء هيمنة الدولار

أما عن الاستعداد لإنهاء هيمنة الدولار، فهناك تحركات من عدة دول لاستخدام العملات المحلية لها في التجارة البينية، وتحتل التحركات الصينية الصدارة؛ انطلاقًا من كونها ثاني أقوى اقتصاد في العالم والمنافس الأول للولايات المتحدة الأمريكية، فضلًا عن اعتقاد بكين أن بوابتها لتصدر المشهد العالمي بات معتمدًا على الجانب الاقتصادي في المقام الأول، نظرًا لأنه يحقق لها بطبيعة الحال النفوذ السياسي على الساحة الدولية، وكثفت جهودها لزيادة أعداد الدول التي تستخدم اليوان الصيني في التجارة البينية. وهنا سعت الصين إلى تعزيز حضور اليوان كعملة للتبادل التجاري مع كثير من دول العالم، ومن أهم تلك الدول روسيا خاصة بعد نشوب الحرب الروسية الأوكرانية؛ فالصين وروسيا تجمعهما دائرة من المصالح المشتركة خاصة فيما يتعلق بالاتفاق على أهمية تقليل هيمنة الدولار على اقتصادهما بشكل خاص والاقتصاد العالمي بشكل عام، خاصة أن هذا يخدم بشكل مباشر أهدافهما في خلق نظام عالمي جديد يترك مساحة للاعبين دوليين مختلفين للعب دور على الساحة الدولية بدلًا من الأحادية القطبية للولايات المتحدة الأمريكية. كذلك تتلاقى هذه الخطوات مع الاستراتيجية الروسية لتقليل آثار العقوبات الاقتصادية الغربية عليها. وقد ترجمت هذه التوجهات في مجموعة من الخطوات التي اتخذت على أرض الواقع، مثل إعلان مجموعة شركات غاز بروم الروسية في سبتمبر 2022 أن الصين ستقوم بتسديد ثمن شحنات الغاز الروسي باليوان والروبل بدلًا من الدولار، مما يسهم في تعزيز قيمة العملتين والحد من الاعتماد على الدولار الأمريكي. وكذلك عقدت الصين والبرازيل (أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية) اتفاقية في مارس الماضي، تقضي بالتعامل بالعملة المحلية للدولتين في التجارة البينية بينهما والتخلي عن الدولار؛ بهدف تعزيز التجارة وتسهيل الاستثمار وخفض الضغط على الاقتصاد الوطني في ظل الأزمة الحالية. وجاء هذا الاتفاق خلال منتدى أعمال صيني - برازيلي رفيع المستوى عُقد في بكين بين الجانبين. وكذلك تخلت الصين عن التعامل بالدولار أيضًا مع باكستان وعدة دول أخرى. ولكن على الرغم من الجهود التي تبذلها الصين لدمج عملتها بصورة أكبر في التجارة العالمية، يظل من الصعب صعود اليوان الصيني حتى يتم ربطه بأسواق النفط العالمية. ولم تكن المملكة العربية السعودية التي تعد أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم بمنأى عن تلك التحركات؛ إذ أعلن وزير المالية السعودي محمد الجدعان في مقابلة مع "بلومبرج" في يناير الماضي أن الرياض مفتحة على المناقشات بشأن التجارة، عبر استخدام عملات بخلاف الدولار الأمريكي عندما صرح: "لا اعتقد أننا نتجاهل أو نستبعد أي نقاش من شأنه أن يساعد في تحسين التجارة في جميع أنحاء العالم". وأضاف الجدعان "لا توجد مشاكل في مناقشة كيفية تسوية اتفاقاتنا التجارية سواء كانت بالدولار الأمريكي أو اليورو أو الريال السعودي".

المظاهر التي تمثل تهديدًا للدولار وما يدل عليه تراجع نسبته في احتياطي العملات الأجنبية

أما عن المظاهر التي تمثل تهديدًا للدولار وما يدل عليه تراجع نسبته في احتياطي العملات الأجنبية: فقد سيطرت العملة الأمريكية على الاقتصاد بعدما اتخذت الولايات المتحدة بعض السياسات على الصعيد العالمي، أهمها اتفاقية "بريتون وودز" عام 1944 التي من خلالها أصبح الدولار الأمريكي عملة دولية مرتبطة بالذهب. وفي عام 1971، ألغى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون ارتباط الدولار بالذهب، لتأتي قيمة الدولار منذ ذلك التاريخ من نسبة "الثقة" في أمريكا، حيث اعتبر نيكسون الدولار أقوى عملة في العالم لكونه عملة أقوى دولة في العالم. من هنا أصبح الدولار مثله مثل أي سلعة أخرى يستمد قيمته من حجم الطلب عليه ومن الثقة في الاقتصاد الأمريكي. وقد عكست التحركات الدولية الأخيرة تراجعًا واضحًا في الثقة في الولايات المتحدة، لا سيما في ظل استخدامها للدولار كأداة للحرب بعد الحرب الروسية الأوكرانية. ففي حال نجحت السياسات المذكورة أعلاه بأخذ تحركات جادة على الأرض في إحداث تراجع الطلب الدولي على الدولار، فقد نرى الدولار يفقد

جزءاً من قوته وتراجع قيمته في سوق العملات العالمي، مما يعني إحداث تغيير في النظام المالي الدولي القائم منذ الحرب العالمية الثانية. ما عن نصيب الدولار من احتياطي العملات الأجنبية اليوم، فقد أظهر المسح الذي أجراه صندوق النقد الدولي عن تكوين احتياطيات العملات الأجنبية الرسمية (COFER) في 2021، تراجع نصيب الأصول الموقمة بالدولار الأمريكي من احتياطيات البنوك المركزية بنسبة 12 نقطة مئوية من 71% إلى 59% في ذلك التاريخ. وفي تقرير أحدث للصندوق، أظهر مزيداً من التراجع لنصيب الدولار من احتياطي العملات الأجنبية عام 2022 ليصل إلى 58.4%، وهو مستوى للهبوط لم يشهده الدولار في الـ 25 عاماً الماضية، وبالنظر في الماضي، نجد أنه كانت هناك محاولات من بعض الدول التي سعت إلى التقليل من الاعتماد التام على العملة الخضراء. ولكن أهم ما يفسر فشل تلك المحاولات هو الظروف السياسية المحيطة بها خصوصاً في ظل وجود قطب أوحى على الساحة الدولية. ومع تغيير خريطة العالم السياسية بشكل كبير عن القرن الماضي بالتزامن مع صعود أقطاب أخرى على الساحة الدولية، وبالإضافة إلى تصدر محددات جديدة المشهد العالمي من أهمها مساعي بكين وموسكو بالتعاون مع دول أخرى في مواجهة الهيمنة الأمريكية، يمكن القول إن التقليل التدريجي لهيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي لم يعد أمراً مستحيلاً، بعدما تأثر الاقتصاد العالمي بتبعات السياسات التي يتبناها الفيدرالي الأمريكي وما أجرته الولايات المتحدة من "عسكرة" للدولار في صراعه مع روسيا، مما أثار مخاوف بعض الدول من إمكانية استخدام الولايات المتحدة نفس الأداة ضدهم حال نشوب خلاف بينهم وبين واشنطن. كل هذه العوامل خلقت اتفاقاً ضمنياً في تحركات الدول على ضرورة الخروج من هذه الحلقة المغلقة.

تأثير خطة مصر في جذب ثقة المستثمرين السندات، وكيفية تغير النتائج بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي

تأثير خطة مصر في جذب ثقة المستثمرين السندات، وكيفية تغير النتائج بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي: أكملت مصر دورة شبه كاملة في الفوز بثقة مستثمري السندات ومن ثم فقدان هذه الثقة، وذلك بعد شهرين فقط من إبرام صفقة مع صندوق النقد الدولي. ارتفعت المقايضات الائتمانية الخاصة بتخلف مصر عن السداد، والتي تستخدم عادة للتأمين ضد عدم السداد، بأكثر من غيرها في جميع أنحاء العالم بعد الإكودور في الشهر الماضي وظهرت بوادر الضيق تجاه وضع مصر في سوق السندات مرة أخرى. تظهر الأدوات الاستثمارية المالية أيضاً مخاطر انخفاض جديد في قيمة العملة في المستقبل، وهذا يمثل انتكاسة للاقتصاد الذي تبلغ قيمته الإنتاجية 470 مليار دولار، والذي كان قد بدأ للتو في إيجاد موطئ قدم له بعد اتفاقية صندوق النقد الدولي في ديسمبر من خلال التخلص جزئياً من تراكم الواردات وجذب تدفقات النقد الأجنبي. لكن الشكوك بشأن تقدم مصر في متابعة مبيعات الأصول والتزامها بسعر صرف أكثر مرونة دفعت الهوامش على بعض سندات الحكومة طويلة الأجل إلى حوالي 1000 نقطة أساس فوق سندات الخزانة الأمريكية، وهو الحد الأدنى للديون التي يجب اعتبارها متعثرة. إضافة إلى الأدلة على قلق المستثمرين، تبلغ تكلفة تأمين ديون البلاد ضد التخلف عن السداد حوالي 1200 نقطة أساس، وهذا الرقم يمثل ارتفاعاً من أدنى مستوى سجل في تسعة أشهر عند حوالي 720 تم الوصول إليه في يناير.

كيف يقيم صندوق النقد الدولي الاقتصاد المصري قبل برنامج التمويل، والتأثير المتوقع لبرنامج التمويل البالغ 3 مليار دولار على الاقتصاد المصري

أما عن كيف يقيم صندوق النقد الدولي الاقتصاد المصري قبل برنامج التمويل، والتأثير المتوقع لبرنامج التمويل البالغ 3 مليار دولار على الاقتصاد المصري: يقدر صندوق النقد الدولي فجوة التمويل الخارجي في مصر بنحو 17 مليار دولار في برنامج التمويل الذي يستمر 46 شهراً، ومن المتوقع أن تؤدي الصفقة إلى جذب نحو 14 مليار دولار إضافية من شركاء دوليين وإقليميين. قبل المراجعة الأولى لبرنامج تمويل مصر الذي يقدمه صندوق النقد الدولي الذي تبلغ تكلفته 3 مليارات دولار والمقرر إجراؤه شهر مارس ٢٠٢٣، يشير سوق العقود الآجلة غير القابلة للتسليم إلى انزلاق أعمق في الجنيه المصري، حيث انخفض العقد لمدة شهر على العملة بنحو 4% منذ نهاية فبراير إلى 32.7 للدولار، في حين أن العقد لمدة 12 شهراً عند حوالي 38. كما فقد الجنيه ما يقرب من نصف قيمته بعد ثلاث تخفيضات في العام الماضي وتم تداوله بالقرب من 30.9 مقابل الدولار يوم الخميس.

توقعات أن تؤثر مبيعات الأصول على الوضع الاقتصادي في مصر، وتأثير تحفظ دول الخليج والتطورات الدولية، بما في ذلك توجه الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، على سوق السندات المصرية

إن النقطة المحورية التالية للسندات المصرية ستتمحور حول مبيعات الأصول، وأي تأخير هناك من المقرر أن يعمق الأزمة ويلقي بظلال من الشك على رغبة السلطات في تنفيذ الإصلاحات. تنتظر دول الخليج المزيد من اليقين بشأن الجنيه وإثبات أن مصر تفي بالتزاماتها لإصلاح الاقتصاد، قبل الوفاء بوعدها بتقديم مليارات الدولارات في شكل استثمارات مهمة. كما أدى ميل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الأخير نحو السياسات المالية المتشددة، إلى تقليل الشهية للمستثمرين الأكثر خطورة في العالم الناشئ، وكانت السندات المصرية من بين الأكثر تضرراً في الشهر الماضي. من شأن أسعار الفائدة المرتفعة أن تجعل من الصعب على الحكومات الهشة إعادة تمويل ديونها في المستقبل.

أسباب إنفاق الحكومة المصرية ما يقرب من نصف إيراداتها على فوائد

أما عن أسباب إنفاق الحكومة المصرية ما يقرب من نصف إيراداتها على فوائد: وجمعت مصر 1.5 مليار دولار الشهر الماضي من خلال بيع أول أداة دين إسلامي، وارتفع العائد على الصكوك لأجل ثلاث سنوات إلى 11.9%. تم تسعيرها بحيث تحقق 11%، أي أعلى بحوالي 400 نقطة أساس من ديون تركيا ذات الاستحقاق المماثل، التي لها نفس التصنيف الائتماني. يتجاوز مؤشر مقياس الاضطراب على السندات الدلارية المصرية المستحقة في 2047 و 2049 و 2050 و 2051 أكثر من 1000 نقطة أساس، ويقس هذا المقياس التعويض الإضافي الذي سيحصل عليه المستثمر على منحى سعر الخزانة الفوري بأكمله. لدى الدولة حوالي 74 مليار دولار من أصل مدفوعات السندات الدولية والفوائد المستحقة حتى عام 2061، وفقاً للبيانات التي جمعتها بلومبرج، وتنفق الحكومة ما يقرب من نصف إيراداتها على دفع الفوائد. يقول كارلوس دي سوزا، المستثمر في فونتيبيل أسيت مانجمنت في زيورخ التي تمتلك ديون مصر: "ربما في غضون خمس إلى عشر سنوات، نعم، قد تكون هناك مخاوف بشأن إعادة الهيكلة، ولكن ليس لأفق استثماري قصير أو متوسط الأجل" مضيفاً "إنهم بحاجة إلى أن يثبتوا للسوق أن عملية الخصخصة ستحدث حقاً بطريقة مهمة من الناحية الاقتصادية الكلية".

مدي ثقة المستثمرين الأجانب في قدرة الحكومة المصرية في سداد ديونها، والعوامل التي تؤثر بالسلب على ثقة المستثمرين

أما عن مدي ثقة المستثمرين الأجانب في قدرة الحكومة المصرية في سداد ديونها، والعوامل التي تؤثر بالسلب على ثقة المستثمرين: فإن تكلفة التأمين على السندات السيادية المصرية بالدولار الأمريكي كانت قد انخفضت إلى 542 نقطة أساس بتاريخ 13 فبراير 2023، من أعلى نقطة لها كانت قد وصلت لها في أكتوبر من عام 2022 عندما وصل إلى 1331 نقطة أساس (100 نقطة تساوي 1%)، قبل أن تعاد الارتفاع مرة أخرى لنصل إلى 1200 نقطة أساس في 8 مارس 2023. ويعكس ذلك المؤشر مخاوف المستثمرين تجاه قدرة الحكومة المصرية على الوفاء بديونها والفوائد المستحقة عليها، فكلما زاد الخطر زادت قيمة المؤشر. أن سوق عقود الصرف الآجلة تعكس القيمة الحقيقية للجنيه المصري والتي تم تسعيرها بسعر 32.7 تسليم شهر، ووصلت الي 38 جنيه للدولار تسليم 12 شهر، أي ترى الوكالة ضرورة خفض قيمة الجنيه مجدداً، في حين أن تقديرنا أن التسعير الحقيقي للجنيه أقل من التسعير الحالي البالغ 30.9 جم للدولار، خاصة وأن هناك عدداً من التقارير الدولية يشير إلى أن قيمة الجنيه الحقيقية تتراوح بين 25 – 28 جم للدولار وهو التسعير الذي يعكس الطلب الحقيقي على الدولار لتلبية السلع والخدمات. زيادة السعر ناجمة عن الطلب المتولد عن عملية المضاربة بالسوق على سعر العملة خوفاً من خفض جديد لقيمة الجنيه، خاصة وأن الانخفاضات السابقة في سعر الجنيه أدت

إلى خسارة مدخرات المواطنين بالبنوك والتي لا تعوضها الشهادات ذات العائد المرتفع، وهو ما يدفع الكثيرين إلى شراء الدولار أو الذهب. سياسة سعر الصرف المرنه المنتظر تطبيقها والانخفاضات المرتقبة في سعر العملة تحمل تهديداً رئيسياً بانخفاض ثقة المصريين في قدرة الجنيه المصري على الاحتفاظ بقيمته وهو ما يدفعنا بخطوات متسارعة نحو سيناريو لبنان الاقتصادي، حيث يلجأ اللبنانيون إلى الاحتفاظ بأموالهم في شكل دولار أو أصول بعد فقدان الليرة لقيمتها وبلوغ الدولار الواحد أكثر من 80 ألف ليرة لبنانية.

تفسير استمرار المستثمرين الأجانب في الاستثمار في الدولة المصرية وكيفية حل مشكلة الدولار

يعد تفسير استمرار المستثمرين الأجانب في الاستثمار في الدولة المصرية وكيفية حل مشكلة الدولار: أظهر سوق الأوراق المالية المصرية خلال الأسبوع الماضي بيغاً قوياً للأجانب وخروج من السوق دون مبرر، وهو ما يعكس احتماليين: أولهما زيادة احتمالية فشل المفاوضات المصرية الخليجية نحو جذب استثمارات أجنبية إلى مصر، وثانيهما زيادة احتمالات وجود خفض كبير في سعر العملة ومن ثم تفضيل الأجانب للخروج من السوق المصري والاحتفاظ بأموالهم في شكل دولار أمريكي ثم العودة مرة أخرى بعد استقرار الأوضاع. نري ضرورة اقتصار توفير الدولار الأمريكي لاستيراد مدخلات الإنتاج والاعلاف والغذاء، ووقف استيراد أي منتجات تامة الصنع، إذ لا يبدو ان هناك احتمال لحدوث انفراجة في استثمارات الحافظة الأجنبية مع عزم الفيدرالي الأمريكي رفع أسعار الفائدة لمرات متتالية خلال العام الحالي، وهو ما يعني أن أي خفض لقيمة الجنيه المصري أو رفع للفائدة سيكون دون جدوى ومن المتوقع أن يستمر ذلك الوضع حتى نهاية العام 2023 أو حتى الربع الأول من عام 2024. من المتوقع أن تسفر عمليات البيع للأصول المصرية الجيدة عن وجود تدفقات نقدية دولارية للخارج في السنوات المقبلة حيث أن الشركات مثل (فوري، إي فاينانس، البنك التجاري الدولي، المصرية للاتصالات، الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع) هي شركات تم الاستحواذ على حصص فيها وهي شركات ذات قدرة جيدة على تحقيق أرباح، لكن أرباح معظم تلك الشركات بالجنيه المصري، ومن ثم فستكون الدولة مسؤولة عن تدبير الدولار الأمريكي لخروج نصيب المستثمرين من الأرباح في الأعوام المقبلة وهو ما قد يضيف من مليار إلى 2 مليار دولار أمريكي إلى التزامات الدولة المصرية في تدبير تلك العملات. وللخروج من تلك المشكلة، يجب إضافة بند في اتفاقية المساهمين الخاصة بالاستحواذ يخص أن تقوم الشركة بالتصدير وتوليد عملات أجنبية للحد الذي يغطي أرباح المساهمين الأجانب التي سيتم تدبير عملات لها من جانب البنك المركزي المصري.

توقعات المؤسسات الدولية لمعدل التضخم في مصر

أما عن توقعات المؤسسات الدولية لمعدل التضخم في مصر: فتتوقع وكالة ستاندر أند بورز في تقريرها التي راجعت فيه توقعات الاقتصاد المصري والتي ورد بها توقعها لبلوغ معدل التضخم الأساسي مستواه الأعلى عند مستوى 39% في شهر أكتوبر المقبل، على أن تبدأ معدلات التضخم في التراجع بنهاية عام 2023 إلى حدود 35% ثم 20% لعام 2024. لازالت هناك العديد من العوامل التي تمثل ضغوطاً على الاقتصاد المصري خلال الفترة المقبلة والتي يعد أبرزها تسعيرة الكهرباء التي تتبعها الحكومة للمواطنين والتي تم تأجيلها من أول يونيو الماضي، فضلاً عن بداية الموسم الدراسي الجديد، واحتمالية استمرار نقص المعروض بالسوق مع الضغوط التي تواجهها الدولة، والتي تكبل قدرتها على توفير نقد أجنبي للواردات من المواد الخام. توقعت الوكالة أن يؤثر انسحاب روسيا من مبادرة حبوب البحر الأسود على أسعار القمح، وقرار الهند بوقف صادرات الأرز، وبالتالي فممن المحتمل أن تبقى معدلات أسعار الغذاء مرتفعة عالمياً، الأمر الذي يضغط على الميزان الجاري المصري، وسيدفع الحكومة المصرية لتأجيل أي قرار لتحريك أسعار تلك المنتجات حتى أوائل عام 2024.

توقعات المؤسسات الدولية لسياسة النقدية في مصر

أما عن توقعات المؤسسات الدولية لسياسة النقدية في مصر: فقد توقعت الوكالة أن تتراجع قيمة العملة المحلية رسمياً أمام الدولار إلى 37 جم بنهاية عام 2023، لكنها ربطت بين تحقيق تلك التوقعات وبين عدم قدرة الحكومة على إحراز أي تقدم في ملف بيع الأصول والإبقاء على سعر الصرف المدار. شارت الوكالة إلى احتمالية أن تمضي مصر قدماً في رفع أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس في سبتمبر ونوفمبر، ليصل معدل الفائدة الأساسي إلى 21.25%، بالتزامن مع تعديل مرجح في سعر صرف العملة المحلية في حال رغبتها في إظهار مرونة سياساتها النقدية في التعاطي مع المتغيرات العالمية.

الأسباب التي تدفع ارتفاعاً في معدلات التضخم

أما عن الأسباب التي تدفع ارتفاعاً في معدلات التضخم: انسحاب روسيا من اتفاقية الحبوب وقرار الهند لوقف صادرات الأرز قد يدفع بأسعار تلك الحبوب للارتفاع، وبطيل من أمد ارتفاع معدلات التضخم العالمية. تتكلف الموازنة المصرية فاتورة دعم كبيرة للطاقة والكهرباء في الأعوام من ٢٠٢١ إلى حد الآن. لازالت خطة بيع الأصول الحكومية تمثل أحد أهم المتغيرات التي يمكن أن تضبط كافة الميزان لصالح مصر وتبطل كل تلك التوقعات وتجنب مصر المزيد من الأزمات على الناحية الاقتصادية والناحية السياسية. أسعار الغذاء بمستوياتها الحالية بمصر أصبحت مرتفعة التكلفة في حال مقارنتها بأسعار العام الماضي وخاصة لبعض السلع الغذائية اليومية، كما أن حجم رغي العيش السباحي أصبح وزنه أصغر بكثير من وزنه في العام الماضي وهي أمور تمس الشارع المصري يوميا.

قرار البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لاجتماع شهر يوليو

قرر البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يوم الأربعاء الموافق 26 يوليو رفع سعر الفائدة الأمريكية بنحو 25 نقطة أساس من قبل لجنة السياسة النقدية واللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، ليصبح معدل الفائدة على الأموال الفيدرالية 5.50% ليعد أعلى معدل في 22 عام، وجاء الارتفاع بعد قرار التوقف عن رفع أسعار الفائدة باجتماع يونيو الماضي بالتزامن مع هدوء وتيرة التضخم الأمريكي مؤخراً

تعليق الخبير الاقتصادي وائل النحاس على قرار اجتماع الفيدرالي لشهر يوليو

أما عن تعليق الخبير الاقتصادي وائل النحاس على قرار اجتماع الفيدرالي لشهر يوليو: رفع الفائدة عالمياً لا يُعني بالضرورة رفعها محلياً، بالعكس قرار البنك المركزي في رفع أسعار الفائدة أو تنبئتها هو شأن محلي. العلاقة قد تكون مرتبطة أكثر بالموقف المصري تجاه الدين العالمي، فرفع الفائدة يؤثر على طرح أدوات الدين، بفعل التأثير على مؤشر الدولار والفارق بين الجنيه المصري والعملة العالمية الخضراء، إضافة لصعوبة الموقف من ناحية التصريف الائتماني، لكن فيما يخص فكرة ربط حماية رفع الفائدة في مصر بناءً على رفعها عالمياً ليس بتوقع صحيح فالأمر مرتبط بعوامل مختلفة بحسب الشأن الداخلي للدولة.

تعليق الدكتور محمد عبد الرحيم والخبيرة المصرفية سحر الدماطي على قرار اجتماع الفيدرالي لشهر يوليو

أما عن تعليق الدكتور محمد عبد الرحيم والخبيرة المصرفية سحر الدماطي على قرار اجتماع الفيدرالي لشهر يوليو: قام الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة لإحكام السيطرة على معدلات التضخم، رغم النتائج السلبية والتي كان من بينها إعلان إفلاس بنوك أمريكية. سياسة رفع سعر الفائدة على مدار الاجتماعات الماضية نتج عنها

ضعف الدول الناشئة بسبب سحب السيولة النقدية والأموال الساخنة من تلك الأسواق لصالح الدولار الأمريكي. قرار المركزي الأمريكي برفع سعر الفائدة غير مجد ولم يؤثر على التضخم. لدى مصر معطيات خاصة وهي أن الأموال الأجنبية الساخنة خرجت بالفعل من السوق، وأن معدلات الفائدة في السوق المصري أعلى بكثير من الأسواق الأخرى مما يحد من تأثير هذا القرار على مصر.

ما هو تعليق أوبكر الديب على قرار اجتماع الفيدرالي لشهر يوليو؟

- 1- القرار سيكون له تأثير سلبي على عملات بالتأكيد تؤثر سياسة التشدد النقدي للبنك الفيدرالي الأمريكي ورفعه الفائدة بشكل متكرر منذ 2022، على عملات الأسواق الناشئة بشكل سلبي وترفع تكلفة الحصول على العملة الأمريكية وضعف مدفوعات التجارة الخارجية لهذه الأسواق وبالتالي ارتفاع التضخم والأسعار ورفع تكلفة الديون المقومة بالدولار لديها فيما يبدو وكأنه تصدير للتضخم الأمريكي إلى العالم.
- 2- زيادة أسعار الفائدة على الدولار تزيد من قوته أمام بقية عملات العالم ما يضعف القوة الشرائية للأخيرة في ظل اعتماد الاقتصاد العالمي على الدولار كعملة مدفوعات تجارية واحتياطات أجنبية

ما هو تعليق هدى المنشاوي خبيرة أسواق المال على قرار اجتماع الفيدرالي لشهر يوليو؟
قرار الفيدرالي لن يؤثر على أداء البورصة المصرية وسيكون ضعيف

ما هو تعليق هاني أبو الفتوح، الخبير المصرفي علي قرار اجتماع الفيدرالي لشهر يوليو؟

- 1- إن ضغوط التضخم تصاعدت بشكل ملحوظ في يونيو الماضي، حيث وصلت إلى مستويات قياسية، بعد أن أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 10 يوليو، أن تضخم أسعار المستهلكين السنوي في المدن المصرية ارتفع إلى 35.7% في يونيو من 32.7% في مايو مسجلاً أعلى مستوى على الإطلاق.
- 2- زيادة في سعر الفائدة قد تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي الذي بدأ يُظهر تحسناً طفيفاً مؤخراً، فعلى سبيل المثال، ارتفع مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في الشهر الماضي لأعلى مستوى في 22 شهراً.

تداعيات قرار الفيدرالي برفع سعر الفائدة على الاقتصاد المصري

فيما يخص تداعيات قرار الفيدرالي برفع سعر الفائدة على الاقتصاد المصري: تأثير القرار على سعر الصرف الرسمي محدود نظراً لأن السعر الرسمي لا يخضع بشكل كامل لأليات العرض والطلب. تأثير القرار على سعر الصرف في السوق السوداء محدود نظراً لأن ارتفاع أسعار الفائدة ليس المحرك الأساسي للسوق السوداء حيث لا يقوم المتعاملين به بالاستثمار في الحصيلة الدلارية بل يتم تخزينها والطلب على الدولار في السوق المصري نابع من الخوف من انخفاض قيمة الجنيه وليس لتحقيق عائد على مدخرات دولارية. إصدار البنك الأهلي وبنك مصر لشهادات دولارية بعائد مرتفع يحد من تأثير القرار نسبياً إلا أنه المشكلة الأساسية لا تزال انخفاض الثقة في القطاع المصرفي وليس سعر العائد فقط. تأثير القرار على تدفقات رؤوس الأموال محدود، تتمثل الرؤوس الأموال القادمة لمصري في ثلاثة مصادر، قروض من مؤسسات دولية، ودائع واستثمارات خليجية (ولا ترتبط أي منهما بشكل مباشر بسعر العائد)، استثمارات المحافظ (الأموال الساخنة) والسندات الدولية (خرجت بالفعل والبلغ الباقي لن يتأثر بشكل كبير بفارق 25 نقطة أساس وإنما يرتبط أكثر بدرجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمارات المصرية) وحالياً لا يوجد طرح جديد لسندات دولية. أكبر تأثير سوف يكون من خلال ارتفاع تكلفة الدين على الدين الخارجي المقوم بالدولار والمرتبط بسعر عائد متغير على الدولار إلا أنه لا يزال تأثير محدود حيث إن نسبته غير مرتفعة حيث فغالبيتها السندات الدولية ذات عائد ثابت، والديون المرتبطة بمؤسسات التمويل الدولية هي بسعر عائد أقل من عائد السوق.

مدي كفاءة استراتيجية بيع الأصول في مصر

أما عن مدي كفاءة استراتيجية بيع الأصول في مصر: فقد اتسمت وتيرة تنفيذ استراتيجية بيع الأصول في مصر – التي تعتبر عنصراً أساسياً في المفاوضات التي تجريها الحكومة مع صندوق النقد الدولي- بالبطء الشديد حتى السادس والعشرين من أبريل 2023، وهو ما يمثل خطراً على وضع الاقتصاد المصري لاسيما في ظل الضغوطات المستمرة التي يشهدها الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، وسعر صرف الجنيه المصري، وهو ما يضيف المزيد من المخاطر على قدرة الحكومة على تحمل عبء الديون. تهدف معايير صندوق النقد الدولي إلى تحسين الوضع الخارجي للاقتصاد المصري ودعم الاحتياطي النقدي بحوالي 6 مليارات دولار، وبموجب ذلك، تعتبر استراتيجية بيع الأصول المملوكة للدولة القناة الرئيسية التي تهدف مصر من خلالها إلى مواجهة نقص السيولة بالعملات الأجنبية، وتعزيز قدرتها على سداد ديونها الخارجية. استهدفت الحكومة بخطة بيع الأصول المملوكة لها إفراح المجال للقطاع الخاص وجمع حوالي ملياري دولار بنهاية العام المالي الحالي أي بحلول يونيو 2023 إلى جانب 4.6 مليار دولار أخرى بحلول نهاية العام المالي المقبل 2023/2024، إلا أن الخطوات المتخذة تجاه تحقيق هذا الهدف كانت محدودة للغاية بسبب توقعات الخفض الإضافي لقيمة الجنيه المصري ووجود مقاومة شديدة من جانب أصحاب المصالح الخاصة والمتضررين من خطط البيع.

التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري التي تجعله يعجل من وتيرة تنفيذ استراتيجية بيع الأصول في مصر

أما عن التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري التي تجعله يعجل من وتيرة تنفيذ استراتيجية بيع الأصول في مصر: فمن شأن استمرار انخفاض قيمة العملة أن يؤدي إلى ضغوط تضخمية أكثر حدة ويزيد من تكاليف الاقتراض المحلي، فإلى جانب تسجيل الجنيه المصري انخفاضاً في قيمته بنسبة 50% منذ فبراير 2022، فإن

أسواق العقود الآجلة تشير إلى تصاعد إمكانية أن تشهد قيمة العملة المزيد من الخفض في المستقبل القريب، مع تداول العقود الآجلة عند مستوى يتجاوز 40 جنيه لكل دولار خلال الشهر الجاري مقارنة بالسعر الفوري البالغ 30.9 جنيه مقابل الدولار مما يشير إلى انخفاض متوقع بنسبة 20%. تشير بيانات الموازنة العامة للدولة إلى تزايد الضغوط المفروضة على قدرة الدولة على تحمل أعباء الديون رغم تحسن مستوى الإيرادات، حيث تتوقع وكالة "موديز" تدهور مؤقت في تحمل عبء الدين العام خلال العام المالي 2024/2023، حتى في حالة الزيادة المستمرة لحصة الإيرادات الحكومية المخصصة لمدفوعات الفائدة. وفيما يتعلق بالوضع الخارجي، فمن المرجح أن يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى تضخم قيمة الدين المقوم بالعملة الأجنبية، مما يحول دون حدوث انخفاض ملموس في نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 91.3% المتوقعة للعام المالي 2024/2023، ولهذا، أصبح ملف استحقاق الدين الخارجي الضخم لمصر يمثل تحديًا متزايدًا.

الملفات المرتقبة لقمة العشرين في الهند

أما عن الملفات المرتقبة لقمة العشرين في الهند: استخدمت مجموعة العشرين نفسها كمنصة للدفاع عن نفسها باعتبارها صوتًا للجنوب العالمي قادرًا على لعب دور جسر في نقل احتياجات العالم النامي إلى القادة الغربيين. وبالتالي فإن القضايا التي تهم الاقتصادات الناشئة أصبحت على رأس جدول الأعمال، تواجه الاقتصادات الناشئة أزمت مثل ندرة الغذاء وارتفاع أسعار الطاقة، فضلاً عن الضغوط التضخمية التي أدت إلى ارتفاع قيمة الدولار الأميركي على حساب انخفاض قيمة العملات في الاقتصادات الناشئة. ونتيجة لذلك، يتجه المزيد من البلدان إلى المقرضين الدوليين لعمليات الإنقاذ؛ طلبت أكثر من مائة دولة مساعدة طارئة من صندوق النقد الدولي منذ بداية الوباء. وارتفعت قروض صندوق النقد الدولي للاقتصادات المتعثرة إلى مستوى قياسي بلغ 140 مليار دولار في عام 2022. ومن المتوقع أن تكون أبرز ملفات في قمة العشرين المرتقبة في الهند هي: تقليل مستويات الديون، والحد من ارتفاع معدلات التضخم، واستعادة قيمة العملات المحلية، والعمل على قضايا الأمن الغذائي، والحد من خطر زيادة الظواهر الجوية القاسية المرتبطة بتغير المناخ، وإصلاحات بنوك التنمية المتعددة الأطراف - على سبيل المثال، مضاعفة الإقراض المستدام ثلاث مرات لصالح البلدان النامية الأكثر فقراً. اقترح الهند بمنح العضوية الكاملة لمجموعة العشرين لجميع دول الاتحاد الأفريقي الخمس والخمسين، والذي إيدته ألمانيا أيضاً. سيتم طرح القضايا التي كانت الهند تدافع عنها: تعزيز التجارة العالمية من خلال دعم ورسم خرائط سلاسل التوريد؛ والمضي قدماً بميثاق التنمية الخضراء، الذي لا يشمل تمويل المناخ فحسب، بل يشمل أيضاً البنية التحتية العامة الرقمية التي يمكن الوصول إليها وزيادة مصادر الطاقة المتجددة؛ وتحسين الزراعة المستدامة والأمن الغذائي.

أبرز نقاط الخلاف التي من المتوقع نشوبها في القمة العشرين

أما عن أبرز نقاط الخلاف التي من المتوقع نشوبها في القمة العشرين: فسيتم طرح قضية الحرب الروسية الأوكرانية، حيث علقت روسيا مؤخرًا مشاركتها في مبادرة حبوب البحر الأسود، مما ساهم في انعدام الأمن الغذائي وزيادة المخاوف بين الدول النامية في مجموعة العشرين. فعندما اقترحت قمة وزراء مالية مجموعة العشرين في وقت سابق من هذا العام فقرات تنص على أن الصراع في أوكرانيا يتسبب في "معاناة إنسانية هائلة" و"يؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف القائمة في الاقتصاد العالمي"، اعترضت الصين وروسيا تلك المقترحات. وبعد ذلك، لم يتم التوصل إلى بيان توافقي وتم إصدار ملخص للرئيس للاجتماع فقط. الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، أطلق الرئيس ترامب حربًا تجارية متعددة الجبهات شارك فيها العديد من أعضاء مجموعة العشرين، وفرض مجموعة من الرسوم الجمركية على الصين والتي تركتها إدارة بايدن إلى حد كبير. كما اتبع بايدن إجراءات أخرى تهدف إلى "إزالة المخاطر" عن الاقتصاد الأمريكي من الاقتصاد الصيني. وفي أغسطس 2022، وقع على قانون الرقائق والعلوم، الذي يشجع تصنيع التكنولوجيا المتقدمة على العودة إلى الولايات المتحدة. وأعقب هذا الإجراء ضوابط صارمة على الصادرات والتي قيدت قدرة الصين على شراء رقائق معينة مصنوعة في أي مكان في العالم بمدخلات أمريكية، ونظام فحص للخارج يحظر بعض الاستثمارات الأمريكية في قطاعات التكنولوجيا الحساسة الصينية. هناك أيضًا احتكاك داخل المجموعة فيما يتعلق بتغير المناخ. حيث منعت الصين والهند وروسيا والمملكة العربية السعودية اتفاقاً بشأن التخلص التدريجي من استخدام الفحم ودعم الوقود الأحفوري في اجتماع وزراء البيئة في يوليو 2021. وفي أعقاب غزو أوكرانيا، تراجعت ألمانيا ودول مجموعة العشرين الأخرى عن وعدها السابقة بوقف تمويل مشاريع الوقود الأحفوري في الخارج.

أهمية مجموعة العشرين 2023

تتمثل أهمية مجموعة العشرين في التالي: مجموعة العشرين (G20) هي مجموعة من أكبر 20 اقتصادًا في العالم بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وتجتمع سنويًا لمناقشة القضايا الاقتصادية والمالية العالمية. وتهدف لتعزيز التعاون الدولي والتنسيق بين الدول للتصدي للتحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية في العالم. وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة العشرين تم إنشاؤها في عام 1999 كاجتماع لوزراء مالية أهم اقتصادات العالم بعد الأزمة المالية في الفترة 1997-1998. وحتى عام 2008، كانت تعقد اجتماعاتها على مستوى وزراء المالية فقط. وبينما ضربت الأزمة المالية عبر الأطلسي الولايات المتحدة وأوروبا في سبتمبر 2008، التقى الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" والرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" في كامب ديفيد وقرروا أنه من الضروري عقد اجتماع "للدول ذات الأهمية الاقتصادية" على مستوى العالم. وعلى رؤساء الحكومات التعامل بسرعة مع الأزمة وتحقيق الاستقرار في الاقتصادات عبر الأطلسي. ومجموعة G20 تمثل حوالي 80% من إجمالي الناتج العالمي، ما يجعلها منتدى مهم للتنسيق بين أكبر اقتصادات العالم. كما يمثل أعضاؤها مجموعة متنوعة من الاقتصادات، بما في ذلك الدول الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة والصين وألمانيا واليابان، بالإضافة إلى دول نامية كبيرة مثل البرازيل والهند وجنوب أفريقيا. كما تجمع بين أعضاؤها دول من مختلف العالم بأنماط اقتصادية مختلفة. وتكمن أهمية مجموعة العشرين في دورها في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي ومكافحة التحديات الكبرى مثل التغير المناخي والفقر والتنمية المستدامة. كما تتناول جداول أعمال القمم السنوية مواضيع مثل النمو الاقتصادي والتشغيل والتجارة والاستثمار والتعليم والصحة والأمن الغذائي والتنمية المستدامة. ولمجموعة العشرين تأثير كبير على السياسات الاقتصادية العالمية، كما تعتبر منصة هامة للتعاون الدولي في مجالات متعددة

أسباب اعتذار كل من الجانبين الروسي والصيني عن قمة العشرين 2023

الرئيسان الصيني والروسي يعتذران عن قمة العشرين 2023. الرئيس الصيني لن يحضر بسبب "عزلة متزايدة" وتحديات داخلية. الغياب يؤثر تساؤلات حول تأثيره على قضايا مهمة، مناخ واقتصاد. بريكس تعزز دورها. • الرئيس الصيني يرى أنه يستخدم بريكس لتحدي مكانة مجموعة العشرين. • غياب "شي" يزيد من تحديات قمة العشرين ويعزز مكانة الولايات المتحدة. • غياب الرئيس الروسي يرتبك الجدول بسبب التوترات الغربية وتحدي العقوبات. • الأمور الداخلية والصراعات الدبلوماسية قد تكون أسبابًا للاعتذار.

انعكاسات غياب "شي" و "بوتين" عن القمة ومدي تأثير غياب روسي صيني على اجتماعات قمة العشرين

انعكاسات غياب "شي" و "بوتين" عن القمة ومدي تأثير غياب روسي صيني على اجتماعات قمة العشرين تتمثل في: ربما أكثر المتضررين من غياب الرئيسين الصيني والروسي عن القمة هم الرئيس الأمريكي "جو بايدن" ورئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي"، فيالنسبة للرئيس "بايدن" ربما كان يُعني النفس بلقاء الرئيس "شي جين بينغ" على هامش القمة، وكان آخر لقاء بينهما خلال قمة مجموعة العشرين العام الماضي في إندونيسيا، ومنذ ذلك الحين، شهدت العلاقات بين واشنطن وبكين عدة جولات من التوتر، لكن الرئيس الأمريكي أكد دائما استعداده ورغبته في التحدث مرة أخرى مع الرئيس الصيني. واعتبرت الإدارة الأمريكية مجموعة العشرين في دلهي فرصة ممتازة لتحقيق ذلك. بينما ينزعج رئيس وزراء الهند "مودي" من عدم حضورهم، لأن حضور زعيمين كبيرين لبوتين وشي جين بينغ للقمة يُضفي مزيد من الزخم. ورغم أن "لي تشيانغ" -الذي سيحضر نيابة عن الرئيس الصيني- يعتبر الشخص الثاني في الدولة، فإن غياب "شي جين بينغ" يشكل ضربة خطيرة لقمة مجموعة العشرين، إذ قد يكون قرار زعيم أحد أكبر الاقتصادات في العالم بعدم حضور منتدى أكبر عشرين اقتصادا بمثابة أمر يدفع للتساؤل حول جدوى المجموعة برمتها. لكن على الجانب الآخر، هناك من يسعد بهذا الأمر، بالتحديد شركاء الولايات المتحدة من الاتحاد الأوروبي الذي يعتزم الاستفادة من غياب شي وبوتين عن القمة من أجل تكثيف التفاعل مع دول الجنوب العالمي بما في ذلك ممثلي الدول الأفريقية.

الاستعدادات الأمنية لاجتماع قمة العشرين

وفيما يخص الاستعدادات الأمنية لاجتماع قمة العشرين: فقبل أيام قليلة من انعقاد القمة، بدى أن الهند تبذل جهودًا ضخمة من أجل استقبال ضيوفها، وفي هذا السياق، نشرت الهند 130 ألف جندي لتأمين قمة مجموعة العشرين، في إشارة لإبراز مكانة رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" وبلاده على الساحة العالمية. ونشر هذا العدد الضخم يعكس بلاشك أهمية هذا الحدث الدولي الكبير الذي تستضيفه الهند. كما يؤكد على الرغبة الهندية في إظهار قدرتها الأمنية واللوجستية في تنظيم مثل هذا الحدث الكبير. وإيضًا الحرص على سلامة قادة دول العشرين والوفود المشاركة مع وجود تهديدات إرهابية عالمية. مع الرغبة في إبعاد أي سيناريو لحوادث أمنية قد تُعطل سير القمة. كما يعكس التأمين الأمني الضخم أهمية القمة من الناحية السياسية والاقتصادية للهند.

أبرز ملفات "قمة العشرين" المرتقبة في الهند

فيما تعد أبرز ملفات "قمة العشرين" المرتقبة في الهند: ويتضمن جدول أعمال قمة مجموعة العشرين هذا العام مناقشة الأمن الغذائي العالمي على خلفية العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، فضلا عن إصلاح الهيكل المالي العالمي، وتحسين ظروف الاستثمار الخاص ومشاريع البنية التحتية في أفريقيا. وحول الأزمة الأوكرانية، وتجنيبا لغضب روسيا، والحفاظ على الأسس التي نشأت على إثرها القمة والتي تتمثل بشكل مباشر في تناول القضايا والأوضاع الاقتصادية بعيدا عن التطرق للأحداث السياسية؛ وعدت السلطات الهندية بأن موضوع الأزمة الأوكرانية، الذي سيثير حتماً مناقشات ساخنة، لن يكون على جدول الأعمال كما لم تتم توجيهِ دعوة للرئيس الأوكراني "فولوديمير زيلينسكي" لحضور القمة، وسوف يتركز كل الاهتمام على القضايا العالمية، سواء كان ذلك التمويل العالمي، أو المناخ، أو مكافحة الإرهاب، وأسعار الطاقة، وقضايا الفقر

أسباب اعتبار قمة مجموعة العشرين منصة لإيصال صوت الجنوب العالمي

فيما تعد قمة العشرين منصة لإيصال صوت الجنوب العالمي: يمكن اعتبار قمة مجموعة العشرين بالهند هذا العام بمثابة منصة هامة لإيصال صوت ومواقف ومصالح دول الجنوب العالمي. نتيجة لعدد من الأمور منها: القمة تعتبر مناسبة مهمة تضم قادة دول كبيرة، وتقدم منصة هامة للنقاش والتفاوض حول قضايا عالمية متنوعة، ويمكن لدول الجنوب العالمي العمل على تحقيق تأثير إيجابي من خلال مشاركتها في هذه الفعالية. تستضيف القمة هذا العام الهند، وهي أكبر دولة في دول الجنوب سكانا واقتصادا. وهو ما يعكس أهمية دور الهند اقتصاديا وسياسيا كإحدى دول الجنوب الكبرى. كما تتناول القمة هذا العام قضايا مركزية بالنسبة لدول الجنوب مثل الأمن الغذائي والطاقة وتغير المناخ. تضم المجموعة دولاً أخرى من الجنوب مثل البرازيل وإندونيسيا وجنوب أفريقيا والأرجنتين، ويمكن لدول الجنوب الضغط لتعزيز مصالحها الاقتصادية وتلبية احتياجاتها الخاصة في هذه القضايا. تأتي القمة هذا العام في وقت انشغال الدول الصناعية بأزماتها، ما قد يزيد من وزن صوت الجنوب. من المنتظر أن تركز الهند على قضايا مثل تغير المناخ والطاقة والأمن الغذائي التي تمس مصالحها بشكل مباشر. ويأمل قادة دول الجنوب في التأثير على قرارات القمة بشأن قضايا مثل تغير المناخ والطاقة. رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي سيسعى لتعزيز التعاون مع دول البريكس وإقامة تحالفات مع دول الجنوب الأخرى. يمكن لدول الجنوب العالمي الضغط لتعزيز أهداف التنمية المستدامة وضمان توجيهِ التمويل العالمي لمشاريع تنموية في البلدان النامية. يمكن لدول الجنوب العالمي المطالبة بتحسين شروط التجارة الدولية والتخفيف من حدة القيود التجارية التي تؤثر سلباً على اقتصاداتها.

حدث في مصر تعويم للجنيه المصري، أفضل الاجراءات التي وجب اتخاذها بشأن هذا الحادث

أفضل الإجراءات التي وجب اتخاذها بشأن تعويم الجنيه المصري: وضع خطط للتعامل مع أي تأثيرات سلبية محتملة مثل ارتفاع الأسعار أو تقلبات السوق، بما في ذلك اتخاذ إجراءات تخفيف الضغط على الفئات الضعيفة. التواصل مع الجهات المالية والاقتصادية الدولية لتقديم الدعم والمساعدة في تخفيف تأثيرات تعويم العملة وللحصول على الدعم المالي إن لزم الأمر. استمرار التواصل مع الجمهور لشرح أي تغييرات تحدث وأثرها على الحياة اليومية، وتقديم الإجراءات المتخذة للتخفيف من تأثيراتها. شرح الأسباب والفوائد المحتملة لتعويم العملة للجمهور بشكل واضح ومفهوم للحفاظ على الشفافية وتفادي حدوث ذعر اقتصادي. الاستشارة مع خبراء الاقتصاد لفهم الآثار المحتملة لتعويم العملة على الاقتصاد المصري بشكل عام وعلى القطاعات المختلفة بشكل خاص. إنشاء آليات لمراقبة التطورات الاقتصادية والتدابير المتخذة بعد تعويم العملة، وتقييم النتائج وتعديل السياسات إذا لزم الأمر. التركيز على دعم القطاعات الحيوية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل من خلال توجيهِ الاستثمارات وتحفيز الإنتاجية.

ارتفاع سعر الدجاج في مصر في الأونة الأخيرة وعدم توفر علف الدجاج

أفضل الإجراءات التي وجب اتخاذها بشأن ارتفاع سعر الدجاج في مصر في الأونة الأخيرة وعدم توفر علف الدجاج: مراقبة وتنظيم السوق والتدخل في حالات التلاعب بالأسعار أو الاحتكار للحد من التدهور الاقتصادي. الإفراج عن الكميات الموجودة من العلف بالموانئ، وبالتالي يحدث إغراق للسوق من مستلزمات الأعلاف، ما يؤدي إلى عودة الأسعار للوضع الطبيعي. تشجيع الإنتاج المحلي: دعم المزارعين المحليين لزيادة الإنتاج من خلال توفير التمويل والدعم التقني والتدريب. إنشاء مشاريع لإنتاج الكتاكيت المحلية أو زيادة استيراد الكتاكيت من الخارج لتلبية الطلب الداخلي. توفير مواد العلف اللازمة من خلال الاستثمار في الإنتاج المحلي للعلف أو زيادة الاستيراد. التوسع في زراعة المحاصيل الزراعية مثل فول الصويا والذرة الصفراء على المساحات الشاسعة في توشكى التي تصلح لزراعة تلك المحاصيل،

وتحفيز الشركات على صناعة الأعلاف. تشجيع البدائل الصحية أو تعزيز استخدام البدائل الأخرى للسكّر للحد من الطلب على السكّر. توعية المزارعين والمربين بأفضل الممارسات والتقنيات الحديثة لتحسين الإنتاجية والجودة. دعم البحث العلمي لتطوير سلالات محلية مقاومة للظروف البيئية وتحسين جودة الإنتاج. تقديم دعم مالي أو ضرائب مخفضة للمزارعين للتخفيف من الأعباء المالية وتشجيع الإنتاج.

انتعشت السوق السوداء في مصر في الآونة الأخيرة

أفضل الإجراءات التي يجب اتخاذها بشأن انتعشت السوق السوداء في مصر في الآونة الأخيرة: تعزيز الرقابة على الأسواق والمحلات التجارية للتأكد من أنها تلتزم بالقوانين واللوائح المتعلقة بالتجارة والأسعار. تشديد العقوبات على الأفراد والشركات التي تشارك في السوق السوداء، بما في ذلك الغرامات الكبيرة والسجن. تعزيز القانون والنظام وضمان أن القوانين واللوائح المتعلقة بالتجارة والأسواق يتم تنفيذها بشكل فعال. التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية لمكافحة السوق السوداء على المستوى العالمي. تشجيع الاستثمار في البلاد، بما في ذلك توفير حوافز للشركات الأجنبية للاستثمار في مصر. تحسين البنية التحتية: يجب على الحكومة الاستثمار في تحسين البنية التحتية للأسواق، بما في ذلك تحديث النظم الإلكترونية وتحسين الطرق والمواصلات. تعزيز الشفافية في الأسواق المالية والتجارية، بما في ذلك توفير معلومات أكثر شمولاً ودقة حول الأسعار والمعاملات. تحسين الوضع الاقتصادي في البلاد، بما في ذلك توفير فرص عمل وتحسين الرواتب، لتقليل الحاجة للناس إلى اللجوء إلى السوق السوداء. تنظيم الأسواق: يجب على الحكومة تنظيم الأسواق بشكل أفضل، بما في ذلك تحديد الأسعار والكميات المتاحة للبيع والشراء.

حدوث أزمة التضخم في مصر وارتفاع الأسعار بشكل جنوني عام 2016

أفضل الإجراءات التي يجب اتخاذها بشأن حدوث أزمة التضخم في مصر وارتفاع الأسعار بشكل جنوني عام 2016: تعزيز الإنتاج الوطني في جميع القطاعات، خاصة القطاعات الأساسية مثل الزراعة والصناعة، لتقليل الاعتماد على الواردات وبالتالي تقليل الضغط على العملة المحلية. اتخاذ عددًا من الإجراءات العاجلة لتيسير الاستيراد، ومنها الإفراج عن الاستيراد الخاص حتى 25 ألف دولار أمريكي مرة واحدة لكل 6 أشهر. إجراء إصلاحات هيكلية في الاقتصاد، مثل تحسين البنية التحتية، تعزيز الحوكمة، وتحسين بيئة الأعمال، لجذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي. يجب على البنك المركزي المصري التحكم في العرض النقدي من خلال استخدام الأدوات النقدية المتاحة له، مثل معدلات الفائدة ومتطلبات الاحتياطي الإلزامي. رفع البنك المركزي المصري نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي (الذي تلتزم البنوك بالاحتفاظ به لدى البنك المركزي) من وتتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية، ولن تتردد في استخدام كافة أدواتها النقدية لتحقيق هدف استقرار الأسعار. ترفع أسعار العائد الأساسية للبنك 300 نقطة أساس بشكل تراكمي منذ مارس عام 2022 ليسجل سعر العائد الأساسي للإيداع وسعر العائد الأساسي للإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي 11.25% و12.25% و11.75% للترتيب، وكذلك سجل سعر الائتمان والخصم 11.75% مؤخرًا. السياسة الضريبية: يمكن للسياسة الضريبية أن تلعب دوراً مهماً في التحكم في التضخم، من خلال زيادة الضرائب على السلع والخدمات الفاخرة، وتقليل الضرائب على السلع والخدمات الأساسية. الإصلاحات الاجتماعية: يجب على الحكومة المصرية توفير الدعم الاجتماعي للفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع، مثل الفقراء والعاطلين عن العمل، للحد من الأثر السلبي للتضخم على هؤلاء الأفراد.

تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على التجارة العالمية في عام 2022. قد تؤدي إلى تراجع النمو المتوقع في التجارة العالمية بنحو النصف عام 2022. سيحضر الأفراد في جميع أنحاء العالم بالتكاليف المتعلقة بانخفاض التجارة والإنتاج مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة وانخفاض توافر السلع التي تصدرها روسيا وأوكرانيا. تمثل الحرب أكبر انخفاض في حجم التجارة العالمية والإنتاج العالمي منذ الحرب العالمية الثانية في السنوات الثلاث الماضية لتقدر بنحو 285 مليار دولار حجم انخفاض في التجارة العالمية. ستسبب الحرب في تفاقم سلسلة صدمات الإمداد التي لحقت بالاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة وفقاً لتصريحات صندوق النقد الدولي 19 أبريل 2022.

أما عن تأثير الحرب في روسيا وأوكرانيا على سلاسل الإمداد العالمية حيث أدت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة، ولا سيما أسعار النفط والغاز الطبيعي. لأن كل من روسيا وأوكرانيا من أكبر البلدان المنتجة للسلع الأولية.

سبب مرور أسعار القمح بقفزة عالمية وكيفية تأثير ذلك على مصر

- لأن كل من أوكرانيا وروسيا تمثل نسبة 30% من صادرات القمح العالمية.
- أدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات وخاصة المصرية باعتبارها من أكبر الدول المستوردة للقمح على مستوى العالم.

إجمالي قيمة الصادرات المصرية السلعية غير البترولية في إبريل 2022، و2021

بلغت إجمالي قيمة الصادرات المصرية السلعية غير البترولية في إبريل 2022، و2021 نحو 3.1 مليارات دولار وذلك في إبريل من عام 2022 مقارنة بنحو 2.5 مليار دولار للشهر نفسه من العام السابق بنسبة ارتفاع تقدر بنحو 24%.

إجمالي الصادرات الزراعية خلال الفترة من أول يناير 2022 وحتى 11 يونيو 2022

بلغ إجمالي الصادرات الزراعية خلال الفترة من أول يناير 2022 وحتى 11 يونيو 2022، نحو 3 ملايين ونصف طن. ويتم تصدير الفائض عن احتياجات السوق المحلية بهدف توفير عملات محلية العملة الأجنبية

أهم الصادرات الزراعية المصرية وترتيبها وحجم المصدر منها

أهم الصادرات الزراعية هي الموالح، والبطاطس، والبصل الطازج، والطماطم الطازجة، والبطاطا، والفراولة، والفاصوليا الطازجة والجافة، والثوم، والبطيخ. في المركز الأول للصادرات الزراعية، الموالح، وبلغت مليون و486 ألفاً طناً. في المركز الثاني، البطاطس الطازجة، وبلغت 746 ألفاً و950 طناً. وترتيبها في المركز الثالث، البصل، وتم تصدير 152 ألفاً و56 طناً. في المركز الرابع، الفاصوليا، بإجمالي 70 ألفاً و472 طناً. في المركز الخامس، البطاطا، بإجمالي 38 ألفاً و635 طناً. في المركز السادس، الطماطم، بإجمالي بلغ 30 ألفاً و878 طناً. في المركز السابع، العنب، بإجمالي 27 ألفاً و380 طناً. في المركز الثامن، الفراولة، بإجمالي 19 ألفاً و425 طناً. في المركز التاسع، الثوم، بإجمالي بلغ 17 ألفاً و296 طناً. في المركز العاشر، البطيخ، بإجمالي بلغ 5341 طناً.

الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتلافي الآثار المباشرة لارتفاع أسعار الأغذية: حظرت السلطات تصدير المواد الغذائية الأساسية مثل القمح، والفول، والعدس، والمعكرونة. قدمت حوافز وفرضت أنظمة جديدة على منتجي القمح المحلي في محاولة لتعزيز الإمدادات المحلية. فرض الرئيس عبد الفتاح السيسي حداً أعلى لسعر الخبز غير المدعوم.

كيفية تطور صادرات مصر من الغاز والبتترول من 2020 ل 2022 واستفادة مصر من هذا التطور. • قفزت صادرات مصر من الغاز بنحو 98% بأول أربعة أشهر من 2022، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي لتصل إلى 3.892 مليار دولار. • بحسب بيانات وزارة البترول المصرية، فإن قيمة صادرات مصر من الغاز الطبيعي خلال عام 2021 ارتفعت بنسبة 768.2% لتصل إلى 3.959 مليار دولار مقابل 456 مليون دولار خلال 2020. • سعت مصر للاستفادة من الطفرة التي شهدتها أسعار الغاز الطبيعي، خاصة في أوروبا بفعل العقوبات على روسيا والمسعى لحظر الغاز القادم منها، والذي يشكل نحو 40% من احتياجاتها. فسّرت البلاد من صادراتها، اعتماداً على امتلاكها محطتين لتسييل الغاز في مدينتي إدكو ودمياط على ساحل البحر المتوسط. • ولهذا ارتفعت كميات الغاز المسال المصدر منها بمعدل 42% في الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي على أساس سنوي. ويمثل ذلك أعلى مستوى تصدير لمصر منذ عام 2009.

كيف تطورت إيرادات قناة السويس المصرية بعد الحرب بين روسيا وأوكرانيا؟

• ارتفعت عدد السفن العابرة لقناة السويس ليصل إلى 1.8 ألف سفينة في شهر مارس الماضي، بزيادة بلغت نحو 13% في متوسط الارتفاع في متحولات قناة السويس، وأعداد السفن العابرة مقارنة بعام 2021. وتزامن مع ذلك مع ارتفاع عائدات هيئة قناة السويس، حيث سجلت العائدات نحو 6.3 مليار جنيه عام 2021، مقابل 5.6 مليار جنيه في عام 2020. • بلغ عدد ناقلات البترول العابرة نحو 394 سفينة في يناير الماضي، مقابل 400 ناقلة بترول في نفس الشهر من العام السابق له. • يعكس الشكل التالي تطور أعداد السفن العابرة من القناة.

رفع مصر معدلات الفائدة وخفض معدل سعر الصرف يساهم في جذب مزيد من التحويلات: • أدى إلى إيداع السعودية مبلغ خمس مليارات دولار في المصرف المركزي المصري، وتعهّد باستثمار عشرة مليارات دولار. • وقدمت قطر خمس مليارات دولار على شكل استثمارات. • ووعدت الإمارات العربية المتحدة بشراء حصص في شركات مدرجة في السوق المحلية بقيمة ملياري دولار. • ارتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنحو 12.8% في مارس 2022، لتسجل نحو 3.3 مليار دولار مقابل نحو 2.9 مليار دولار قبل عام. • وارتفع إجمالي التحويلات في الشهور التسعة الأولى من السنة المالية 2022-2021 بنسبة 1.1% على أساس سنوي إلى 23.6 مليار دولار. • وارتفع صافي الاحتياطات الأجنبية بالبلاد في إبريل 2022، إلى 37.123 مليار دولار ارتفاعاً من 37.082 في مارس.

كيف اثرت الحرب الروسية الأوكرانية على إنتاج الأسمدة؟

• روسيا وبيلاروسيا من أكبر منتجي الأسمدة؛ فروسيا مصدر رئيس للبوتاس والأمونيا واليوريا ومغذيات أخرى للتربة، وهذا أدت العقوبات الغربية المفروضة عليها إلى تعطيل شحنات تلك المدخلات الرئيسة حول العالم. مما يندّر بإنخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية حول العالم، ناهيك عن ارتفاع أسعار الغذاء، وخاصة المحاصيل الأساسية كالذرة وفول الصويا والأرز والقمح، نتيجة انخفاض المعروض من السلع الغذائية، أو ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وأهمها سعر السماد. • وبخلاف تعليق 14% من صادرات الأسمدة العالمية حالياً، أعلنت منذ أيام كل من روسيا وأوكرانيا عن قرار بوقف تصدير الأسمدة مؤقتاً؛ للحفاظ على التوازن في السوق المحلية، لتكون بمثابة ضربة قاسمة للأمن الغذائي العالمي، فارتفعت أسعار المواد الخام التي تشكل سوق الأسمدة، الأمونيا والنيتروجين والنترات والفوسفات والبوتاس والكبريتات، بنسبة 30% منذ مطلع العام، وتتجاوز الآن تلك التي شهدتها أزمة الغذاء والطاقة في عام 2008. ففي عام 2021، كانت روسيا أكبر مصدر للأسمدة النيتروجينية في العالم وثاني أكبر مورد لكل من الأسمدة البوتاسية والفوسفورية، وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

ما هو إجمالي الاستخدام الزراعي للأسمدة غير العضوية لعام 2019؟

وفقًا للكتاب الإحصائي السنوي 2021 للأغذية والزراعة العالمية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن إجمالي الاستخدام الزراعي للأسمدة غير العضوية عام 2019، معبرًا عنه بمجموع العناصر الغذائية الثلاثة النيتروجين، والفوسفور، والبوتاسيوم، كان 189 مليون طن في عام 2019. مقسمة إلى 108 مليون طن من النيتروجين (57 % من الإجمالي)، و43 مليون طن من الفوسفور (23 % من الإجمالي) و37 مليون طن من البوتاسيوم (20 % من الإجمالي). وارتفع إجمالي استخدام الأسمدة في عام 2019 بحوالي 54 مليون طن، (40 %)، أعلى مما كانت عليه في عام 2000 (33 % للنيتروجين، و34 % للفوسفور، و73 % للبوتاسيوم)

ما هي نسب استخدام القارات للأسمدة؟
مثلت آسيا 56% من إجمالي الاستخدام الزراعي العالمي للأسمدة غير العضوية في عام 2019، تليها الأمريكتان (26%)، وأوروبا (12%)، وأفريقيا (4%). وهذا الترتيب للمناطق هو نفسه بالنسبة لجميع العناصر الغذائية

ما هي أكبر الدول المستخدمة للأسمدة؟
وتعد الصين المستخدم الأول للأسمدة غير العضوية، تليها الهند والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل

ما هو حجم إنتاج الأسمدة عالميًا لعام 2020؟
بلغ إنتاج الأسمدة عالميًا حوالي 230 مليون طن عام 2020، تبلغ الأسمدة النيتروجينية (الازوتية) منها نسبة 51%، فيما تبلغ الأسمدة البوتاسية 29% منها، وأخيرًا الأسمدة الفوسفاتية بنسبة 20%.

كيف تشارك روسيا وبيلاروسيا في سوق تصدير الأسمدة؟
تعد روسيا وبيلاروسيا من أكبر مصدري الأسمدة بالعالم في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي وفقًا لبيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن عام 2019، وتستحوذ روسيا على نحو 22% من الصادرات العالمية من الأمونيا، و14% من صادرات العالم من اليوريا وقراءة 14% من فوسفات الأمونيوم الأحادي (MAP)

ما هي أسباب ارتفاع أسعار الأسمدة العالمية؟
• نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية للإنتاج، وأهمها الغاز الطبيعي، لإنتاج الأسمدة النيتروجينية والفحم الذي يتم من خلاله إنتاج غاز الأمونيا لتصنيع الأسمدة • تباطؤ التعافي من جائحة كوفيد-19 • واستمرار توقف سلاسل الإمداد العالمية، وقيود التصدير التي وضعها عدد من البلدان الموردة

ما هو إجمالي الاستخدام الزراعي للأسمدة غير العضوية لعام 2019؟
وفقًا للكتاب الإحصائي السنوي 2021 للأغذية والزراعة العالمية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن إجمالي الاستخدام الزراعي للأسمدة غير العضوية عام 2019، معبرًا عنه بمجموع العناصر الغذائية الثلاثة النيتروجين، والفوسفور، والبوتاسيوم، كان 189 مليون طن في عام 2019. مقسمة إلى 108 مليون طن من النيتروجين (57 % من الإجمالي)، و43 مليون طن من الفوسفور (23 % من الإجمالي) و37 مليون طن من البوتاسيوم (20 % من الإجمالي). وارتفع إجمالي استخدام الأسمدة في عام 2019 بحوالي 54 مليون طن، (40 %)، أعلى مما كانت عليه في عام 2000 (33 % للنيتروجين، و34 % للفوسفور، و73 % للبوتاسيوم)

ما هي نسب استخدام القارات للأسمدة؟
مثلت آسيا 56% من إجمالي الاستخدام الزراعي العالمي للأسمدة غير العضوية في عام 2019، تليها الأمريكتان (26%)، وأوروبا (12%)، وأفريقيا (4%). وهذا الترتيب للمناطق هو نفسه بالنسبة لجميع العناصر الغذائية

ما هي أكبر الدول المستخدمة للأسمدة؟
وتعد الصين المستخدم الأول للأسمدة غير العضوية، تليها الهند والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل.

ما هو حجم إنتاج الأسمدة عالميًا لعام 2020؟
بلغ إنتاج الأسمدة عالميًا حوالي 230 مليون طن عام 2020، تبلغ الأسمدة النيتروجينية (الازوتية) منها نسبة 51%، فيما تبلغ الأسمدة البوتاسية 29% منها، وأخيرًا الأسمدة الفوسفاتية بنسبة 20%

كيف تشارك روسيا وبيلاروسيا في سوق تصدير الأسمدة؟
تعد روسيا وبيلاروسيا من أكبر مصدري الأسمدة بالعالم في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي وفقًا لبيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن عام 2019، وتستحوذ روسيا على نحو 22% من الصادرات العالمية من الأمونيا، و14% من صادرات العالم من اليوريا وقرابة 14% من فوسفات الأمونيوم الأحادي (MAP)

لآثار الرئيسية للحرب الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم في مصر؟
أدت الحرب الأوكرانية إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية والطاقة في الأسواق العالمية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في مصر بشكل كبير. وبحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية بنسبة 12.2% في مايو 2022، مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي. ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 18.9%، وأسعار النقل والمواصلات بنسبة 25.3%، وأسعار السلع والخدمات غير الغذائية بنسبة 10.9%

ما هي الآثار الرئيسية للحرب الروسية الأوكرانية على مستوى الاحتياطي النقدي المصري؟
تأثر الاحتياطي النقدي المصري بالضغوطات المفروضة عليه من قبل تزايد فاتورة الواردات، وتراجع الإيرادات السياحية، وزيادة المديونية الخارجية وخدمة الدين نظرًا لارتفاع أسعار الفائدة، فضلًا عن نزوح الاستثمارات الأجنبية من السوق المصرية. ولهذا، انخفض رصيد الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي المصري بحلول نهاية شهر مايو 2022 إلى 35.495 مليار دولار، مقارنة مع حوالي 37.123 مليار دولار في نهاية شهر أبريل 2022

الآثار الرئيسية للحرب الروسية الأوكرانية على أسعار الفائدة في مصر؟
انتهج البنك المركزي المصري سياسة نقدية تشدّدية منذ بداية العام الجاري، حيث رفع أسعار الفائدة بمقدار 300 نقطة أساس خلال 5 اجتماعات متتالية. ويرجع ذلك إلى سعي البنك المركزي للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة، والحفاظ على استقرار قيمة الجنيه، وجذب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

- الآليات التي يتبعها البنك المركزي المصري للسيطرة على معدلات التضخم في ظل الحرب الأوكرانية؟
يتبع البنك المركزي المصري مجموعة من الآليات للسيطرة على معدلات التضخم في ظل الحرب الأوكرانية، منها:
- 1- رفع أسعار الفائدة: يعد رفع أسعار الفائدة أحد أهم الآليات التي يتبعها البنك المركزي للسيطرة على معدلات التضخم، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة الاقتراض، مما يقلل من الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي يساعد في خفض الأسعار.
 - 2- اتباع سياسة نقدية انكماشية: تتمثل السياسة النقدية الانكماشية في تقليص المعروض النقدي في الاقتصاد، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وخفض الطلب الكلي.
 - 3- التدخل في سوق الصرف الأجنبي: يمكن للبنك المركزي المصري التدخل في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على استقرار قيمة الجنيه المصري، حيث يؤدي انخفاض قيمة الجنيه إلى زيادة تكلفة السلع المستوردة، مما يساعد في خفض الأسعار في السوق المحلية.

الآثار المحتملة لرفع أسعار الفائدة على الاقتصاد المصري؟

يمكن أن يكون لرفع أسعار الفائدة آثار إيجابية وسلبية على الاقتصاد المصري، منها:
الآثار الإيجابية:

- 1- تساعد في السيطرة على معدلات التضخم.
- 2- تجذب الاستثمارات الأجنبية
- تزيد من عوائد الاستثمارات المحلية.
- الآثار السلبية :
- 1- تزيد من تكلفة الاقتراض.
- 2- تؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات.
- 3- قد تؤدي إلى ركود اقتصادي.

الخطوات التي يمكن أن تتخذها الحكومة المصرية للتخفيف من آثار الحرب الأوكرانية على السياسة النقدية؟

يمكن للحكومة المصرية اتخاذ مجموعة من الخطوات للتخفيف من آثار الحرب الأوكرانية على السياسة النقدية، منها:

- 1- دعم الإنتاج المحلي: يمكن للحكومة المصرية دعم الإنتاج المحلي من خلال تقديم إعفاءات ضريبية أو قروض ميسرة للشركات المحلية، مما يساعد في تقليل الاعتماد على الواردات.
- 2- تشجيع الصادرات: يمكن للحكومة المصرية تشجيع الصادرات من خلال تقديم دعم مالي أو تخفيضات ضريبية للشركات المصدرة، مما يساعد في زيادة عائدات العملة الأجنبية.
- 3- التدخل في سوق السلع الأساسية: يمكن للحكومة المصرية التدخل في سوق السلع الأساسية لضمان توفرها بأسعار مناسبة للمواطنين، مما يساعد في الحد من ارتفاع معدلات التضخم.